

نشطاء يتساءلون: النفط نزل والدولار نزل لماذا لا ينخفض البنزين؟



الأحد 21 يونيو 2026 10:00 م

كشفت موجة غضب واسعة على منصات التواصل الاجتماعي عن تناقض حاد بين هبوط أسعار النفط عالمياً من مستويات تجاوزت 110 دولارات إلى نحو 78 دولاراً، وتراجع الدولار في مصر من 54 جنيهاً إلى نحو 49 جنيهاً، وبين تمسك الحكومة بأسعار البنزين والسولار والنقل والاتصالات، ما جعل المواطن يشعر أن الأسعار لا تعرف طريق الهبوط أبداً

في لحظة كان يفترض أن يلمس فيها المصريون أي انفراجة في تكلفة الطاقة والنقل والسلع، وجدوا أنفسهم أمام حكومة لا تراجع قراراتها حين تنخفض المؤشرات، لكنها تسبق الجميع إلى رفع الأسعار حين يتحرك الدولار أو النفط صعوداً وهنا لم يعد الغضب مجرد اعتراض على سعر البنزين، بل على منظومة كاملة تتعامل مع جيب المواطن كخزان مفتوح، بينما تعفي نفسها من وعودها ومسؤوليتها

النفط يهبط والأسعار لا تتحرك

تصدرت حالة الصدمة مواقع التواصل بعد مقارنة المواطنين بين هبوط برميل النفط وتراجع الدولار، وبين استمرار الأسعار المحلية كما هي وكتب أسامة عبد الله متعجباً من أن برميل النفط انخفض من 110 دولارات إلى 78 دولاراً، وأن الدولار تراجع من 54 إلى 49 جنيهاً، ومع ذلك لم تنخفض أي سلعة، بينما ترتفع الأسعار فوراً إذا زاد الدولار جنيهاً واحداً

تخيل برميل النفط نزل من 110 دولار لـ 78 دولار والدولار نفسه من 54 لـ 49 جنيهه ومفيش أي نزول فى أسعار أى حاجة بس لو الدولار زاد جنيهه ولا حاجة تلاقى الأسعار زادت 20% فى كل حاجة وفى ثانية يا مصر بقى

— Osama Abdullah (@OsamaAbdullah74) June 18, 2026

وتكشف هذه الصرخة عن أزمة نفسية واقتصادية في آن واحد، فالمواطن لم يعد يثق في منطق التسعير المحلي فالزيادات تُنفذ فوراً وبقسوة، أما التخفيضات فتتحول إلى نقاش طويل، ولجان، وانتظار، ومبررات عن المخزون القديم والتكلفة والدعم والموازنة

وعلى الخط نفسه، كتب محمد عباس أن برميل النفط تراجع والدولار انخفض، ومع ذلك لم تهبط سلعة واحدة، بينما إذا ارتفع الدولار جنيهاً أو اثنين تقفز الأسعار فوراً هذه المقارنة البسيطة أصبحت في الشارع أقوى من كل تبريرات الحكومة، لأنها تصف التجربة اليومية كما يعيشها الناس

تخيل إن برميل النفط نزل من 110 دولار لـ 78 دولار، والدولار نزل من 54 جنيه لـ 49 جنيهه، ومع ذلك مفيش سلعة واحدة رضيت تنزل سعرها!

إنما أول ما الدولار يعلى جنيهه ولا اثنين، تلاقى الأسعار كلها رفعت في ثانية وكأنها كانت مستتياه على نار الزيادة سريعة جداً

— mohamed abbas (@_mohamed_abbas) June 19, 2026

ويرى الخبير الاقتصادي هاني جينة أن الأسواق المحلية في مصر تعاني من بطء شديد في نقل أثر الانخفاضات العالمية إلى المستهلك، بينما تتسارع في عكس أي ارتفاع خارجي أو محلي ويعود ذلك إلى ضعف المنافسة، وغياب الرقابة الفعالة، وتوقعات التجار المستمرة بعودة الصعود

أما حساب "تغريدات مصرية" فذهب مباشرة إلى جوهر الوعد الحكومي، متسائلاً عن البنزين الذي زاد 3 جنيهات بسبب تداعيات الحرب على إيران، وهل سينخفض بعد هبوط أسعار البترول والذهب عالمياً إلى ما قبل الأزمة؟ هنا لا يسأل الناس عن منحة، بل عن منطق القرار الذي استخدمت الحرب ذريعة للرفع، ثم تجاهل الهدوء حين جاء؟

دلوقتي عالميا البترول والذهب نزل سعرهم لاقل من اسعار ما قبل الحرب على ايران ومحليا الدولار نزل ل تحت لل ٥٠ج

يا ترى البنزين ال زاد ٣ جنيهه عشان تداعيات الحرب على ايران حينزل سعره ولا ايه؟
— تغريدات مصرية June 19, 2026 (@99xc)

ولا يمكن فصل هذا الغضب عن ذاكرة المواطن مع كل موجات التسعير السابقة فكل زيادة في البنزين والسولار تنعكس على النقل والسلع والخدمات، لكنها حين يفترض أن تتراجع، تتحول الحكومة إلى محاسب بارد يتحدث عن عجز الموازنة لا عن عجز البيوت؟

وعود الحكومة تتبخر مع أول اختبار

دخل الإعلامي عمرو أديب على خط الأزمة، مطالباً الحكومة بأن تخفض سعر البنزين كما وعدت عند بداية الحرب، وسخر من أن الشيء الوحيد الذي قد ينخفض في البلد هو البيض؟ هذه السخرية انتشرت لأنها لامست شعوراً عاماً بأن الوعود الرسمية تُستخدم لامتناع الغضب ثم تُنسى عند أول فرصة؟

وهاجم الدكتور حازم عبد الحافظ موقف الحكومة، متسائلاً عن سبب عدم خفض البنزين وإلغاء الزيادات الأخيرة بعدما انخفض برميل النفط إلى أقل من 80 دولاراً، بعد أن وصل إلى 113 دولاراً وقت الأزمة؟ السؤال هنا ليس فنياً فقط، بل سياسي أيضاً: هل قرارات الرفع مؤقتة فعلاً أم دائمة باسم الطوارئ؟

هو مش سعر برميل البترول انخفض لأقل من ٨٠ دولار بعد ما وصل الى ١١٣ دولار !!
ليه حكومة مدبوليا العبقرية لم تخفض سعر البنزين وتلغي الزيادتين الاخيرتين اللي رفعتهم بسبب الاعتداء الصهيوني امريكاني على إيران
— habdelhafez (@Dr_H_Abdelhafez) June 18, 2026

ويقول الخبير الاقتصادي مدحت نافع إن أزمة التسعير في مصر لا تنفصل عن ضعف الشفافية في تحديد مكونات السعر النهائي؟ فالمواطن لا يعرف بدقة نصيب النفط، وسعر الصرف، والضرائب، والرسوم، وهامش النقل، ودعم الموازنة، ولذلك يشعر أن أي قرار يأتي من أعلى لا يخضع للمراجعة العامة؟

وفي السياق ذاته، صب حساب "أبو خالد المصري" غضبه على تناقض المنظومة التي ترفع البنزين والكهرباء والمياه والغاز والمetro والقطارات، ثم إذا تراجعت تكلفة الطاقة لا تنخفض الأسعار، بل يقال إن الفارق يذهب لدعم الموازنة؟ وهذه الصيغة باتت في نظر الناس مجرد اسم جديد لتحميل المواطن فاتورة كل أزمة؟

التجار الجشعين اللي بيزودوا اسعار البنزين والكهرباء والمياه والغاز ومetro والانفاق والقطارات ولما البنزين يرخص مش بينزلوا الاسعار ويقولوا دعم للموازنة
— ابو خالد المصري (@June 19, 2026) (rFULfZ5BB1ZR67g)

الأزمة لم تتوقف عند البنزين والسولار؟ فرفض الفريق كامل الوزير التراجع عن أسعار تذاكر القطارات والمetro، رغم أن الرفع جرى تبريره سابقاً بزيادة تكلفة الطاقة، جعل المواطن يرى أن كل زيادة تتحول إلى حق مكتسب للحكومة، بينما أي انخفاض عالمي لا يحق له أن يطالب بنصيبه منه؟

ومع الزيادات الجديدة في كروت الشحن وباقات الإنترنت بنسب تتراوح بين 15% و20%، أصبح الإحساس العام أن الدولة تفتح كل الجبهات على المواطن في وقت واحد؟ النقل أغلى، الوقود أغلى، الاتصالات أغلى، والسلع لا تنخفض، بينما الأجور تلهث خلف موجات تضخم لا تنتهي؟

وعلق حساب كيمو بأن البترول هبط من 125 دولاراً أثناء الحرب إلى 78 دولاراً للبرميل، ومع ذلك لم تخفض الحكومة البنزين والسولار؟ ورغم اختلاف الأرقام المتداولة بين المغردين، فإن الرسالة واحدة: الناس ترى الانخفاض العالمي، لكنها لا تراه في محطة البنزين ولا في فاتورة المواصلات؟

البترول نزل من 125 دولار للبرميل اثناء حرب #ايران وامريكا الى 78 دولار للبرميل ورغم كده الحكومه لم تخفض اسعار #البنزين والسولار
pic.twitter.com/e8D4QfGYEL
— (@kimo_aly22) June 19, 2026

ويؤكد الدكتور رشاد عبده، الخبير الاقتصادي، أن بقاء الأسعار مرتفعة رغم تراجع بعض التكاليف يضرب ثقة المستهلك في الدولة والسوق معاً فالمشكلة ليست فقط في سعر البنزين، بل في شعور المواطن بأن القرارات الاقتصادية تسير في اتجاه واحد دائماً: من جيبه إلى الموازنة

جمود الأسعار واكتئاب الشارع

حاول بعض المغردين تفسير الظاهرة اقتصادياً، فأشار أسامة محمد إلى أن ارتفاع الأسعار في أي نظام اقتصادي يكون أسرع كثيراً من انخفاضها، وأن أسعار البترول المتداولة قد تكون مرتبطة بالعقود الآجلة والمضاربات وهذا التفسير يوضح جانباً من الصورة، لكنه لا يبرر صمت الحكومة عن عودها ولا غياب آلية عادلة لنقل الانخفاضات

وكتب حساب "حسين" أن التجار اعتادوا أن الأسعار ترتفع، وأن الانخفاض يُعامل كحالة مؤقتة، مضيفاً أن الدولار يحتاج إلى استقرار طويل، وأن الحكومة يجب أن تعيد أسعار البنزين والغاز والكهرباء القديمة حتى يستطيع التاجر خفض الأسعار هذه القراءة تضع المسؤولية في مكانها: السوق ينتظر إشارة الحكومة

أما حساب "إف بي إل ماجنيفيكو" فحذر من أن الانخفاض الحالي قد لا يدوم، وأن الاستقرار يحتاج وقتاً ودخول أموال ساخنة واستعادة الاحتياطات لكن هذه الحجة، رغم وجاهتها، لا تلغي حق المواطن في معرفة لماذا يتحمل فوراً أثر الارتفاع، ولا يحصل أبداً على أثر الانخفاض

ويرى وائل النحاس، الخبير الاقتصادي، أن المشكلة في مصر تتجاوز حركة الدولار والنفط إلى غياب التسعير التنافسي الحقيقي، فالسوق يتحرك نفسياً مع الخوف من الزيادة، لكنه لا يتحرك بالسرعة نفسها مع انخفاض التكلفة، لأن كل طرف يحاول تعويض خسائره السابقة من جيب المستهلك

واختصر مصطفى الصماد الحالة النفسية العامة، حين كتب أن مصر لم يعد فيها مؤشر يفتح النفس، وسط ارتفاع الأسعار، وزيادة البطالة، والتضخم، وانعدام الإحساس بالحياة هذه ليست تغريدة غضب فقط، بل شهادة على أثر اقتصادي يتحول إلى اكتئاب اجتماعي واسع

<https://x.com/EISammad/status/2067772036827529634>

وتكمن خطورة هذا المزاج في أنه لا ينفجر بسبب البنزين وحده، بل بسبب تراكم الإحساس بالظلم المواطن يرى النفط يهبط والدولار يتراجع، ثم يدفع الثمن نفسه في البنزين والمetro والقطار والإنترنت والسلع عندها يصبح السؤال: لمن تعمل مؤشرات التحسن إذا لم تصل إلى الناس؟

في النهاية، لا تكفي الحكومة أن تقول إن التسعير يخضع لحسابات فنية أو دعم الموازنة، لأن المواطن يتذكر جيداً أن الحسابات نفسها استخدمت لتبرير الرفع بسرعة وإذا كان الانخفاض العالمي لا ينعكس محلياً، فإن منظومة التسعير تتحول من أداة اقتصادية إلى أداة جباية

وبناء على ذلك، فإن أزمة البنزين الحالية ليست مجرد مطالبة بخفض سعر لتر الوقود، بل مطالبة بإعادة الاحترام للناس فكل حكومة ترفع الأسعار باسم الأزمة، ثم ترفض التخفيض عند زوالها، تفقد ثقة المواطن وتؤكد أن عودها كانت مجرد مسكن مؤقت لغضب أكبر